«عاصفة الحزم» والقضاء على الحوثيين

■ حميدي العبدالله

وضعت السعودية صراحةً وعلى لسان الناطقين العسكريين باسم حملتها العسكرية، هدف اقتلاع الحوثيين لحربهم على اليمن. فهل تنجح الحملة العسكرية التي بدأتها دول التحالف الجديد بقيادة السعودية في تحقيق هذا الهدف المعلن؟

إذا استمرّت الحملة في إطار القصف الجوي، فإنها لن تحقق أيّ شيء على الإطلاق قياساً إلى كلّ التجارب في المنطقة وعلى مستوى العالم، تجارب خاضتها جيوش وتحالفات أقوى وأوسع من التحالف الذي تقوده السعودية اليوم.

تجارب «إسرائيل» في لبنان وفي غزة، وقبلها تجارب «الناتو» والتحالف الغربي في يوغسلافيا وباكستان والعراق شواهد لا تدحض. لا تستطيع السعودية حشد قوات جوية أكثر تطوراً في القدرات الجوية من القوى حشدتها الولايات المتحدة ضدّ «داعش» في سورية والعراق، ومعروف أنّ أيّ تقدّم ضدّ «داعش» في هذين البلدين حصل فقط في المناطق التي شهدت معارك برية.

أما إذا كانت السعودية تراهن على حشد قوات برية والبدء بغزو بري في وقت لاحق، أيضاً لن تكون قادرة على القضاء على الحوثيين، حتى لو كان هؤلاء وحدهم يقاتلون التحالف الذي تقوده السعودية. ففي لبنان عام 1982 غزا الجيش «الإسرائيلي» لبنان ولن تقاتله منظمة التحرير التي فضّلت الانسحاب إلى البقاع وإلى تونس وإلى اليمن، ولكن عندما نهضت المقاومة اللبنانية، التي كان مؤيدوها محصورين في جنوب لبنان والضاحية الجنوبية، تمكنت هذه المقاومة من دحر الاحتلال الذي كان مدعوماً من السلطة اللبنانية في ذلك الوقت، وكان الجيش اللبناني ينسّق مع قوات الاحتلال، وكان عدد القوات «الإسرائيلية» التي تحتلّ لبنان تقدّر بحدود 80 ألف جندي، ونجحت المقاومة في التصدّي لقوات «الناتو» التي كانت تنتشر في بيروت وعلى سواحلها وحطمت أسطورة البارجة البحرية الشهيرة «نيوجيرسي» هذا علماً أنّ مساحة لبنان محدودة بالمقارنة مع مساحة اليمن وعدد سكانه أقلّ بكثير من عدد سكان اليمن.

في العراق نجحت المقاومة التي كانت تضمّ أعداداً محدودة من سكان الأنبار والمتعاطفين معها في بغداد والجنوب في استنزاف قوات التحالف الغربية، ولم تتمكن الجيوش الغربية من قهر المقاومة والسيطرة على العراق على الرغم من أنّ الولايات المتحدة وحدها حشدت 140 ألف جندي، إضافة إلى عشرات آلاف الجنود من بريطانيا وغيرها من الدول الحليفة التي شاركت في احتلال اليمن. وقد نجحت المقاومة على الرغم من أنّ كلّ دول المنطقة، باستثناء سورية، أيدت ودعمت ما عرف بالعملية السياسية التي كان يقودها الاحتلال الأميركي بعد احتلال العراق، فهل الحوثيون أقلّ إقداماً من نظرائهم في المقاومتين اللبنانية والعراقية؟ أبداً التجارب السابقة، وحتى تجربة السعودية مع هؤلاء الثوار في جولة عام 2009 أكدت أنهم شجعان ويمتلكون القدرة على إلحاق الهزيمة بمن يريد القضاء عليهم وعلى تطلعاتهم.

كما أنّ تجربة أفغانستان تصبّ في الوجهة ذاتها، فحركة طالبان المحرومة من أيّ دعم دولي وإقليمي، يوازي الدعم والتفهّم الذي تحظى به حركة أنصار الله، نجحت في قهر «الناتو» الذي يستجدي اليوم، وبعد مرور أكثر من 13 عاماً على الاحتلال، التوصل إلى تفاهم معها.

هكذا من يراهن على قهر الحوثيين، يراهن على السراب ويحرث في البحر.

كذبة نيسان السعودية على توقيت لوزان السويسرية...

■ سعد الله الخليل

يراود سعود الفيصل حلم وردي يعلن فيه وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف العودة من لوزان إلى طهران بخفي حنين، فيما يندب كبير مفاوضيها عباس عراقجي حظ بلاده بفرصة العمر التي أطاحت بها مملكة النفط وسيدة المنطقة الأولى بلا منازع، كما يفرك وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف يديه ويطلق تنهيدة عميقة حسرة على دعم ضاع بلا نتيجة، ويتحسّر على خسارة قطب رئيسي في محور بلاده المترنّح، وفي الحلم أيضاً يطلق وزير خارجية فرنسا لوران فابيوس صرخة النصر بهزيمة طهران ومشروعها النووي، مثنياً على نصائح الرياض الرشيدة في قدرة أبناء طهران على المراوغة، ويحمد الله ويشكره على رؤية آل سعود السديدة، كيف لا وهم أصحاب الأيادي البيضاء في العالم، فيما يتصل وزير الخارجية الأميركي جون كيري برئيسه باراك أوباما طالباً إلى لوزان السويسرية المزيد من العقوبات «ديليفري مستر أوباما ديليفري بليز»، ونشوة النصر في صوته الذي أعيته ساعات طويلة وجولات مفاوضات كسر العظم الإيراني، فيما ينام السعودي على حرير براميل نفطه بعد وجبة دسمة من دم اليمنيّين أثقلت معدته وعقله، وفعلت فعلها في أحلامه، ولأنّ السعودي يملك من الفطنة والذكاء الخارقين ما يكفيان فقد اتخذ كامل الاحتياطات وتهيأ قبل النوم وراجع التقويم وانتبه إلى إمكانية وقوعه في فخ كذبة الأول من نيسان، ابتسم بدهاء وقال في قراره نفسه «كلاّس ما يغبّر على طحّان» وخلد إلى هوايته المفضلة منذ عقود، وزاده اليومي النوم.

رغم حلاوة الأحلام الوردية يضطر الأمير السعودي إلى قطع أحلامه على صوت ممرّضته الأميركية، تذكره بموعد أدويته وتقرّر زيادة جرعة الرجفان، تحسّباً لأيّ طارئ قادم من لوزان، وبكلّ ديبلوماسية تنقل إليه الأخبار يبتسم ويسخر من سذاجتها ويقول: «كذبة نيسان كذبة نيسان... لا اتفاق لا اتفاق» ويعود إلى النوم قبل أن تبلغه باقي الأخبار القادمة من تكريت وسيطرة الجيش العراقي على المدينة فلا داعي للقلق حتى ولو سيطر الحوثيون على خليج عدن.

تنتقل رسالة الأمير على امتداد المملكة ويردّد من بايعه على السمع والطاعة «كذبة نيسان لا اتفاق لا داعي للقلق».

بعيداً عن هذيان آل سعود يدرك الغرب أنّ التوصّل إلى إتفاق نووي مع طهران بات ضرورة غربية أميركية والبديل الوحيد لضمان أمن المنطقة في ظلّ عجز حلفائها على إحداث أيّ تحوّل في موازين القوى الإقليمية من «إسرائيل» العاجزة عن الردّ على عملية شبعا وانكفائها الداخلي لارتكاب المجازر إلى تركيا المنتشية بدعم «جبهة النصرة» خيارها الوحيد للتقدّم في الأراضي السورية فتقرّر السير في التفاوض في ظلّ الأنباء القادمة من العراق واليمن، فالمجازر بحق المدنيين لا تحدث انقلاب على الأرض التي يتقدّم عليها الحوثيون والجيش اليمني والعراقي وقوات الحشد الشعبي.

لا خيار آخر أمام واشنطن سوى التوصل إلى تفاهم نووي مع طهران فيما مشايخ آل سعود غارقون في وهم كذبة نيسان غير قادرين على مواجهة الحقيقة المرّة بأنّ طهران قاب قوسين أو أدنى من نيل الاعتراف بحقها النووي شاء من شاء وأبى من أبى.

«توب نيوز»

إنهم يُهزمون

– لا يحتاج المرء إلى التفاؤل ليقرأ الهزيمة السعودية.

– أول الإشارات هي مرور الأسبوع الأول من الحرب دون بروز أي إشارات لوجود خطة حقيقية تستند إلى قوى حية موجودة على الأرض اليمنية قادرة على توظيف القصف الجوي والبحري لتحالف عشرة دول من أجل الإمساك بجزء من جغرافيا حقيقية في اليمن تشكل نقطة بداية لزحف بري يمني على الحوثيين يقوده منصور هادي الرئيس الآتي من صفوف الجيش.

– ثاني الإشارات التقارير المكرّرة عن إصابات مؤلمة للحوثيين يتبيّن أنّ الصور الموزعة لها هي صورة لقوافل عراقية تحت القصف الأميركي قبل أكثر من عشرين سنة، أثناء احتلال الكويت.

– ثالث الإشارات التقدّم الذي لا يزال الحوثيون قادرين على تحقيقه في كلّ الجبهات التي بدأوا التقدّم نحوها قبل العدوان السعودي من عدن التي تكاد تسقط بيد الحوثيين إلى رأس المندب التي سقطت وصولاً إلى لحج والضالع حيث يتقدّمون...

– رابع الإشارات الهستيريا العسكرية السعودية التي تستهدف منشآت اقتصادية وترتكب مجازر بحق المدنيين استنكرتها الأمم المتحدة.

– بدأت الاشتباكات الحدودية السعودية اليمنية... والآتي أعظم صواريخ وتوابعها.

– الهزيمة ستكون شاملة لدول التحالف.

التعليق السياسي

الانتخابات «الإسرائيلية»: شرعية الكيان وضبط إيقاع حراك العرب أولاً

■ أحمد أشقر

يبدأ الحديث عن الانتخابات في «إسرائيل» من تسمية الهيئة التشريعية، «هكنيست / الكنيست»– وليس البرلمان– التي هي تسمية دينية وتعني اجتماع الجماعة اليهودية لأمر ديني، لأنّ الاجتماعي غير موجود خارج الديني، ولا تمانع وجود خدم أو عُمّال من «الغوييم». وتهدف الحصول على شرعية الكيان الاستعماري (الاحتلال) وضبط إيقاع حراك العرب فيه. هنا لا ننفي وجود نزاع وخلاف– وليس صراعاً – بين مصالح الأفراد والجماعات والقوى المختلفة فيه، إلا أنّ الحالة الاستعمارية هي التي تحدّد الأولويات المنبثقة عن أي انتخابات. عدا هذا يصبح الحديث عن «إسقاط اليمين» و«منع اليمين من تشكيل حكومة» شططاً تثبت الأيام والسنين خطأ هذا الموقف وعدم إدراكه للواقع الاستعماري الذي يعيشه. علينا أن نذكر أنّ الحكومات التي لم تكن «يمينية» (هل كانت يسارية؟) كانت مسؤولة عن احتلال بلادنا وتهجير شعبنا واحتجاز تطوّره وإقامة المستعمرات وتهويد الجليل والنقب وما إلى ذلك من ممارسات سياسية عدائية وعدوانية. وعلينا أن نذكر (أيضاً) أنّ غالبية جماهير وقيادات الـ48 سقطت في الفخّ الذي نصبه لهم «بن غوريون» (1886– 1973) حين أصرّ على منحهم حقّ التصويت في العام 1949 لأنه عرف أنّ تصويتهم سيمنح الشرعية للكيان ولسياسته العدوانية ضدّهم، كما ذكر «تيدي كوليك» (1911– 2007) في مذكراته. أصبح «كوليك» رئيساً لبلدية القدس المحتلة (1965– 1993). وفعلاً صوّت له 87 في المئة من أصحاب حق الاقتراع العرب. ومن الأهداف التي يمكن أن نستقرئها من هذا القرار هي ضبط إيقاع حراكهم السياسي، تطبيعهم وجعل الاحتلال طبيعياً في حياتهم وتدجينهم.

***

جرت الانتخابات «الإسرائيلية» في السابع عشر من شهر آذار الماضي على خلفية خمس قضايا بعضها محليّ صرف وبعضها الآخر يختلط فيه المحليّ مع الإقليمي والدولي:

الأولى: جمود «المفاوضات السلمية» بين الكيان وسلطة الحكم الذاتي؛ هذا هو الواضح للعيان. وازدياد التوتر بين الكيان وعرب 48 على خلفية قيام الشرطة بقتل ثلاثة شبّان عرب في كفر كنا الجليلية ورهط في النقب. هذا ناهيك عن تواصل وتفاقم السياسة الاستعمارية ضدّهم.

الثانية: غلاء تكاليف المعيشة. هذا يخصّ مجاميع مدن الضواحي من أصول عربية وشرقية. وغلاء أسعار المساكن لدى أبناء الطبقة الوسطى الذين ينتمون إلى أصول أوروبية وأميركية.

الثالثة: التوتر الذي افتعله «نتنياهو» مع البيت الأبيض وخطابه في الكونغرس بتاريخ (3. 3. 2015)، كي يقنع الكونغرس بضرورة عرقلة المفاوضات والاتفاق المأمول عقده بين الولايات المتحدة وإيران حول ملفها النووي.

الرابعة: فتح المستشار القضائي للحكومة والشرطة تحقيقاً حول شبهات فساد بإدارة الفيلا الخاصة بعائلة «نتنياهو» في قيساريا وبيت رئاسة الحكومة في القدس.

الخامسة: قيام الشرطة باعتقال 25 من وزراء ونواب وزراء وموظفين كبار من حزب «يسرائيل بيتينو / إسرائيل وطننا» الذي يتزعّمه الروسيّ الأصل، أفيغدور ليبرلمان»، بتهمة الفساد والإفساد. حتى قيل إنّ عمل هذه المجموعة (الحزب؟) مافياوي بامتياز. بدأت الشرطة تحقيقها السريّ في هذا الملف قبل سنة من كشفه مع بداية السنة الحالية (2015)، ومن المتوقع أن يستمرّ سنة أخرى.

هذه القضايا لم تجد لها الحيّز والتعبير الكافيين في الخطاب المركزي للحملة الانتخابية. فقد قبل «نتنياهو» نصيحة مستشاريه الانتخابيين– الأميركيين عادة – بضرورة تجاهل هذه القضايا وعدم التطرّق إليها. في المقابل تمكّن من جرّ الحملة الانتخابية إلى الوضع الأمني الذي يعيشه إلى درجة الهوس والذي يعبّر عنه في الخطر الإيراني ومشروعها النووي، ورفضه إقامة دولة فلسطينية (أيّة دولة؟) والتحريض على «الباصات» التي تقلّ عرب الـ48 إلى صناديق الإقتراع.

***

انتهت الانتخابات بعكس توقعات مراكز الاستطلاع المختلفة (وهي مراكز للتسويق والدعاية أيضاً) بفوز «نتنياهو» والمعسكر الذي يتزعّمه. وعلى حدّ تحليل عالم الاجتماع البروفيسور سامي سموحة من جامعة حيفا والمختصّ في النزاعات الاجتماعية والإثنية في البلاد: فاز يمين كبير وواسع مقابل يسار صغير ومقلّص. أشملٍ سموحة القائمة المشتركة وقوام مرشحيها العرب ضمن معسكر اليسار، ووَصْف «القائمة المشتركة» باليسار ينسجم مع رؤية وجهائها لها.

تفيد نتائج الانتخابات بأنّ السواد الأعظم من يهود الضواحي المُهمّشين والمُفقّرين الذين هم من أصول عربية وشرقية والطبقة الوسطى منحوا أصواتهم لـ«نتنياهو» (ومعسكر يمين اليمين). أما الأغنياء من الأصول الأوروبية فقد انتخبوا «المعسكر الصهيوني» وحزب ييش عتيد/ المُستقبل» اليمينيّين و«حركة ميرتس» الليبرالية.

يمكن تفسير أسباب انتخاب الأغنياء للقوى المذكورة أعلاه بسهولة نسبية؛ فهؤلاء يريدون التخفيف من حدّة الصراع العربي– اليهودي بإدارة ذاتية ما، لأنّ استمراره في وتيرته الحالية الرافضة لأيّ تسوية لا ينسجم مع مصالحهم الاقتصادية وقيمهم الثقافية والأخلاقية كما يردّدون: «لا نريد أن نحكم شعباً آخر». أما في ما يخصّ انتخاب أبناء الضواحي لـ«نتنياهو» ومعسكره فإنّ الأمر أكثر تعقيداً كما سنرى.

مراجعة سجل الانتخابات

بعد مراجعة سجّل نتائج الانتخابات يتضح أنّ أبناء الضواحي اعتادوا منح أصواتهم للأكثر يمينية بين القوائم الانتخابية، علماً أنّ سياستها الاقتصادية والاجتماعية ضدّ مصالح هؤلاء المجاميع المُهمّشَة والمُفقرة. وعلى خلفية ما تقدّم تطوّرت آداب بحثية هائلة في العلوم الإنسانية والاجتماعية تحاول تفسير هذا التوجه، وتمحورت حول السؤال الآتي: هل يُعقل أن تنتخب هذه المجاميع قيادة لها ضدّ مصالحها؟ انقسمت الإجابات ضمن ثلاثة محاور، الأول: هذه المجاميع غير عقلانية لأنها تنحدر من أصول شرقية؛ والثاني: بسلوكها هذا تريد عقاب «حزب المعراخ / العمل» ومشتقاته والنخبة الأشكنازية الأوروبية لأنها لم تحترم هويتها: تقاليدها وثقافتها، وهمّشتها؛ والثالث: أنها أرادت التعبير عن «هويتها الإثنية» الشرقية مقابل «الهوية الأشكنازية» للنخبة الحاكمة.

تبدو هذه التفسيرات صحيحة بمدى ما، لكنها غير كافية. لذا سأقترح تفسيراً يعود إلى مسألة النزاع على الهوية، هوية هذه المجاميع (العربية – الشرقية) وهوية النخبة والدولة (الأشكنازية – الأوروبية) في سياق الصراع العربي – اليهودي.

في البداية يجب أن نشير هنا إلى أنّ النخبة الأشكنازية الحاكمة اعتبرت هوية هذه المجاميع دونية مقابل هويتها الفوقية. ويُطرح هنا سؤال آخر: ما علاقة هذا بالصراع العربي – اليهودي؟ توجد لهذا السياق علاقتين اثنتين، الأولى: دعت النخبة الأشكنازية ولا تزال إلى حلّ ما لهذا الصراع، ولا مانع من التنازل عن إدارة بعض مناطق الأرض المحتلة عام 1967 للعرب وبقاء السيطرة على مصادر القوة والنفوذ لليهود. هذا ما حصل فعلاً منذ أن قبلت القيادة العربية حلّ الدولتين المتجلي في اتفاقات أوسلو وما تلاها. والثانية: اعتبرت النخبة الحاكمة أنّ هويّة هذه المجاميع عربية – شرقية دونيّة، وحتى ثمانينيات القرن الماضي لم تمنح هذه النخبة شرعيتها لهذه الهوية.

في المقابل، لا يزال اليمين يرفض التنازل عن هذه الإدارة، إضافة لذلك مسألة هوية الشرقيين لا تعني نخب اليمين، لكنه استغلها كرافعة له في النزاع على السلطة مع النخبة الأشكنازية. بينما قيادة يمين اليمين لم تكن ضمن النخبة الصلبة التي صاغت هوية الدولة الأشكنازية، «الإسرائيلية»، بل كانت خليطاً من هويات أشكنازية غير صلبة ومجموعات تتنافس على السلطة مع بديل رأسمالي غير منضبط (بعد وصولهم إلى السلطة عام 1977، استعانوا بميلتون فريدمان). قامت قيادته بتشخيص معاناة الشرقيين الهوياتية واستغلتها في شرخ الهوية والانتماء للدولة. لذا تحوّل التخويف من العرب والتحريض عليهم إلى مُركّب مركزي في الخطاب الموجه إلى مجاميع الشرقيين، وكي يثبت هؤلاء ولاءهم الكامل غير المنقوص للدولة والهويّة الإسرائيلية – التي لم تتبلور بعد – التزموا انتخاب القوائم الأكثر يمينية في الكيان. وعندما تتوتر الأوضاع بين العرب واليهود في البلاد نشهد قيام قطاعات واسعة من هذه المجاميع بالصراخ في مظاهرات ومسيرات عفوية «الموت للعرب». ويلاحظ الشيء نفسه في مباريات كرة القدم عندما يتبارى فريقان عربي ويهودي.

كما قلنا أعلاه، إنّ حصول يمين اليمين على الأغلبية في الانتخابات الأخيرة كان مفاجئاً، كما أكدت مراكز الإستطلاع المختلفة. إذاً نسأل: كيف حصل هذا التغيير؟ وهل كان مفاجئاً فعلاً؟ ولماذا؟ وفق ما نقلت وسائل الإعلام المختلفة، بدأ التغيّر تصاعدياً وصلت ذروته يوم الانتخابات، بعد أن أشار طاقم المستشارين «لنتنياهو» إلى ضرورة الحديث عن الصراع. فاستلّ الفزاعات من العرب وأعلن عن رفضه قيام دولة فلسطينية؛ وقبل الانتخابات بيوم واحد كرّر مراراً أنّ «المعسكر الصهيوني» سيشكل حكومة مع اليسار والعرب (يسار وعرب بالنسبة ليمين اليمين– كارثة!)؛ ووصلت ذروة تخويفه من العرب وتحريضه عليهم إلى قمتها ظهر يوم الانتخابات حين صرخ مفزوعاً: «حكم اليمين في خطر، العرب يتحركون بكميات إلى صناديق الاقتراع، جمعيات اليسار تُحضرهم في الباصات». اليسار والعرب أهمّ عناصر التخويف. لذا زادت نسبة التصويت له (وبشكل عام). في هذه الخطوة أعربت هذه المجاميع عن عدائها الذي لا لبس فيه لهويتها الأصلية (العربية الشرقية) وولائها التامّ للكيان ولسياسة الكيان المعادية للعرب.

إضافة إلى التخويف الذي استخدمه «نتنياهو»، فإنّ «ليبرمان» زعيم حزب «يسرائيل بيتينو» استخدم هو الآخر التحريض على العرب حين دعا إلى إعدام وقتل المناضلين منهم، لكنه لم يتمكن من قطف ثماره بسبب قضية فساد حزبه. لذا انخفض عدد ممثليه في الكنيست من 11 إلى 6 ممثلين. نُشير هنا إلى أنه لو كان النظام السياسي في الكيان حسّاساً وواعياً بما فيه الكفاية لمخاطر الفساد لأخرج حزبه بالكامل خارج القانون. وبما أننا في سياق الحديث عن الفساد، لم تؤثر شبهات فساد عائلة «نتنياهو» كذلك سلبياً على التصويت له، بل العكس.

***

كانت ولا تزال قضية مشاركة العرب في «التصويت للكنيست»– وليس الانتخابات– موضع خلاف بين رافضين ومشاركين، لكلّ حلفائه في الساحة الفلسطينية والعربية الأوسع، في حين يعتبرها الرافضون منح شرعية مجانيّة للكيان «حلبة الترويض للأسرلة حتى لو رفضوا أن نكون إسرائيليين» كما وصفها الباحث في الشؤون «الإسرائيلية» أليف صبّاغ – في المقابل يعتبرها المشاركون منبراً ومكاناً للتأثير. بين هؤلاء وهؤلاء تتواجد أغلبية صامتة تعتبر التصويت عبثاً لا فائدة منه. يتصدّر جمهور الرافضين التقليديين حركة أبناء البلد القومية اليسارية والجناح الشمالي للحركة الإسلامية، وانضمّ إليهما مؤخراً «حركة كفاح» التي انشق أتباعها عن تجمع عزمي بشارة.

المشاركة العربية

احتشدت الأحزاب العربية المُشاركة بالتصويت (2015) في «القائمة المشتركة» لتي وُلدت نتيجة لقرار رفع نسبة الحسم من 2 إلى 3.25 في المئة عام 2014. وشكلت وسائل الإعلام «الإسرائيلية» (ناهيك عن العربية) قابلة لها يساندها سياسيون وأساتذة جامعيون ورجال دين يهود ممن دعوا إلي التصويت لها وبشكل عام انضمّ إلى هؤلاء الكنيسة الكاثوليكية المحلية. كنا نريد منها أن تقوم بتسهيل سُبُل عيش العرب وتحديداً رعيتها في البلاد بدلاً من اضطرارهم إلى الهجرة، ومنحهم الحق بإقامة المساكن على الأراضي التي تتصرّف بها الكنيسة بالنيابة عنهم في عرض البلاد وطولها. ولماذا لم تبقَ حريصة على استمرار توحيد الأعياد المسيحية في البلاد بينما سارعت إلى دفع قافلة الولاء المجاني للكيان. ولا ننسى أيضاً المال اليهودي الأميركي (مليونا دولار كما قيل) الذي تدفق على المقاول الرئيسي «مركز جفعات حبيبه» الصهيوني الذي أخذ على عاتقه مهمة رفع نسبة التصويت بين عرب الـ48. في هذا السياق يمكن مراجعة مقالات وبيانات الخلاف على هذا المشروع التي كتبها محمد دراوشة من «جفعات حبيبا» والرافض له الدكتور ثابت أبو راس من جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، ولن ننسى أموال «صندوق إبراهيم». وكذلك الأموال التي تمنحها سلطة الحكم الذاتي عادة إلى كلّ قائمة عربية عشية كلّ انتخابات والأموال القطرية وأموال عرب أميركا التي لا نعرف حجمها. وفعلاً نجحت حملة رفع نسبة المصوّتين من 57 في المئة في انتخابات عام 2013 إلى 63 في المئة في انتخابات عام 2015 وفازت «القائمة المشتركة» بـ84 في المئة من أصوات العرب وارتفع عدد نوابها من 11 نائب إلى 13. في سياق حملة التصويت للقائمة المشتركة يجب الإشارة إلى ما يلي:

1 – إنّ دعم القوى المحلية والإقليمية والدوليّة المذكورة أعلاه للقائمة، وبما أنهم يدركون سلفاً عدم قبول الأطراف «الإسرائيلية» العرب كشركاء لهم في السلطة، فإنّ همّهم الأول والأخير– ليس التصويت «للقائمة المشتركة»– بل منح شرعية مجانية للكيان.

2 – إنّ قبول حكومة «إسرائيل» بتشكيل وتواجد «القائمة المشتركة» كجسم موحد ناظم لتصويت العرب، بينما رفضت عقد مؤتمر الجماهير العربية سنة 1981 الذي لم يكن جسماً رسمياً، يؤكد رغبتها بوجود القائمة لتقوم بمنح الشرعية للدولة وضبط إيقاع حراكها في دائرة التصويت فقط، أيّ تطبيعهم وتدجينهم. ولا نزال نذكر قصة الـ«كتلة مانعة»، التي منحها أعضاء العرب لحكومة «بيرس– رابين» (1992– 1996) وكيف حُظّر عليهم الاشتراك في الحكومة واتخاذ القرار بتوزيع الثروة. وقُبيل تشكيل الحكومة أعلنت «القائمة المشتركة» أنها تتنازل عن عضويتها المُستحقة في «لجنة الخارجية والأمن» مقابل «عضوين في لجنة المالية» كما أعلن باسمها أحمد الطيبي. إذاً، عن أيّة تأثيرات كانت «المشتركة» تتحدث أثناء الحملة التصويتية؟ على ما يبدو لتحديد من هو اليهودي، وهذه مفارقة لا تحدث إلا في «الكنيست»! كان الكاتب «اوري مسجاف» قد وصف حال العرب في «الكنيست» بدقة بقوله يوجد في الكنيست 107 أعضاء فقط، أي لا تأثير للعرب قطعيًا (هآرتس 23. 3. 2015).

3 – تعود ملاحظتنا هنا إلى سلوك القائمين على «القائمة المشتركة» أثناء الحملة التصويتية؛ بعد مناظرتين اشترك بهما ممثلون عن تيار المقاطعة، توقف القائمون على الحملة التصويتية للقائمة عن دعوة ممثلين عن المقاطعة. في حين قاموا بدعوة ممثلين عن الأحزاب اليهودية الفاشية الداعية إلى إعدام المناضلين العرب في الساحات العامة وطرد ما تبقى منهم. أي أنهم منحوا شرعية التصويت لهؤلاء الفاشيين. يُطرح هنا السؤال: لماذا تصرفت القائمة المشتركة هكذا؟ أستطيع الإجابة بثقة كاملة: الراعون للقائمة المشتركة هم الذين نبّهوها إلى خطورة تواجد المقاطعين على قائمتهم خاصة بين طلبة المدارس الثانوية والجامعات وأبناء الشبيبة لذا آثروا حجب شرعية موقفهم وآرائهم عن هؤلاء– بينما آثروا منحها لليهود الفاشيين! وهنا علينا الإشادة بالذين حملوا لواء المقاطعة في المناظرات ووسائل الإعلام المختلفة ومنهم على سبيل الحصر وليس القصر، أليف صبّاغ وأيمن حاج يحيى من حركة كفاح والصديقين محمد أبو أسعد ورجا أغبارية من حركة أبناء البلد.

4 – رغم رفضنا الثابت والمبدئي المشاركة في التصويت إلا أننا نثمّن ونقدّر عالياً فكرة أو إطار وحدوي يحاول تجاوز حالة الشرذمة التي نعيشها. على أمل أن تتطوّر هذه القائمة أو ما يعادلها إلى إطار وحدوي نضالي وطني بمعزل عن التصويت. عندها لا يبقى موقف الكيان من هذه الوحدة (الموعودة) كما بالنسبة للقائم، بانتظار ما تكشفه الأيام.

إشكالية التدخل السعودي

■ عصام الحسيني

ظهر مفهوم مبدأ عدم التدخل في سيادة الدولة، منذ العام 1815، مع هزيمة نابليون بونابرت، وأتى لاستخلاص العبر في العلاقات الدولية.

لقد شدّد النظام الأوروبي القائم، على ضرورة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، على أساس احترام سيادة الدولة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ثم تطوّر مفهوم مبدأ عدم التدخل، عبر المراحل التاريخية، ليأخذ أشكالاً ملزمة في القانون الدولي، عبّر عنها في الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية، التي شدّدت على مبدأ احترام سيادة الدولة.

ومن أبرز ما ورد في هذا السياق:

1 – نقاط ولسن الـ14، والتي دخل الحرب بموجبها، وتشدد على حل النزاعات الدولية سلمياً، وعلنية المعاهدات الدولية، التي أسّست لمعاهدة فرساي.

2 – ما أقرته عصبة الأمم، وخاصة في المادة (10) التي تدعو إلى عدم التدخل في شؤون الدول، والمادة (12) التي تدعو إلى حلّ النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

3 – اتفاقية باريس عام 1928، والتي تعتبر أول وثيقة دولية تشدّد على منع الحروب، وعلى سيادة الدولة، ومنع التدخل في شؤون الدول الأخرى.

–4 ميثاق مونيفيديو عام 1933، والذي يشدد على شرعية حقوق الدول وموجباتها.

5 – اتفاقية شيكاغو عام 1944، والتي حدّدت سيادة الدول على مجالها الجوي، وضرورة احترام هذه السيادة وعدم التعرّض لها.

6 – ميثاق الأمم المتحدة 1945، الذي شدّد في الكثير من مواده، على مبدأ احترام سيادة الدول، ومبدأ عدم التدخل.

7 – قانون البحار الصادر عام 1982، والذي حدّد سيادة الدولة فوق مياهها الإقليمية، وضرورة عدم التدخل في هذا الحق.

غير أنّ مبدأ عدم التدخل في سيادة الدول، وانْ كان هو الأصل الواجب العمل به، قد تعرّض لاستثناءات عديدة في القانون الدولي، منها ما هو استثناء كلاسيكي، ومنها ما هو استثناء حديث غير كلاسيكي.

أ – الاستثناءات الكلاسيكية

1 – الأمن الجماعي: ويتحقق من مجلس الأمن أو من يفوّضه، استناداً إلى المادة (24) الفقرة (1) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك استناداً إلى المواد (34) و(39) و(40) و(41) و(42) والتي تدخل تحت الفصل السابع الملزمة.

2 – حماية المحميات: ويستند إلى الاتفاقيات الثنائية بين الدول، مثل اتفاقية لاتيران بين الفاتيكان وايطاليا عام 1929، والمعيار الأساسي لها هو إرادة الشعب بموجب استفتاء شعبي.

3 – الدفاع عن النفس: استناداً إلى المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

4 – حماية مواطني الدولة في الخارج:

إنّ مبدأ حماية الدولة لمواطنيها في الخارج هو من صلب مهامها، عبر السفارة ووفقاً لمعاهدات «فيينا».

أما في الحالات غير العادية وفي الاستثناء، تقوم الدولة بأعمال عسكرية لحماية مواطنيها، ضمن شروط حدّدها القانون الدولي.

5 – التدخل بناء لدعوة:

في الأصل، إنّ الدولة هي صاحبة السيادة، ولها الحق في إقامة معاهدات للدفاع المشترك بحسب حاجتها، ولها الحق في إلغائها.

لكن القانون الدولي يشترط لإعمال هذه المادة على التالي:

توفر إرادة الشعب عبر استفتاء شعبي.

أن يكون هناك دعوة من دولة إلى دولة.

أن يكون التدخل موقتاً وليس دائماً.

أن يحدّد موضوع الدعوة بوضوح، كي لا يصبح التدخل مفتوحاً على كلّ الاحتمالات.

6 – الأعمال الزاجرة:

وهي لإجبار الدولة على العودة إلى الامتثال للقانون الدولي.

في الأصل، العمل غير مسموح، لكن وللفاعلية، يتسامح معها القانون الدولي ولكن بشروط:

أن تكون الدولة المستهدفة، تصرّ على مخالفة القانون الدولي بشكل دائم.

أن تكون الدولة المستهدفة، قد تمّ تحذيرها ومعاقبتها من مجلس الأمن، وبقية مصرّة على تصرفاتها.

أن يكون الهدف من التدخل هو حماية القانون، وليس أهداف أخرى.

الأعمال الزاجرة يجب أن لا تتحوّل إلى عدوان.

أما الاستثناءات على مبدأ عدم التدخل الحديثة فهي:

1 – القواعد الآمرة:

وهي قواعد ملزمة للدول، بعضها قواعد عرفية، وبعضها الآخر قواعد شارعه.

والهدف من هذه القواعد حماية الكرامة الإنسانية، وهي مؤلفة من مجموعتين:

المجموعة الأولى: وكلّ الدول مدعوة للقبول بها وهي:

المساواة المطلقة أمام الأفراد.

احترام مبدأ تقرير المصير.

المجموعة الثانية: على الدول تجنّبها وهي:

الإبادة الجماعية، التعذيب، العبودية، القرصنة، تجارة الرقيق، التمييز العنصري، خطف الطائرات.

2 – التدخل لأسباب إنسانية:

التدخل الإنساني ليس نظرية، وليس مصدر في القانون الدولي، فشرعيته مستمدة من قرارات مجلس الأمن، والدول ملزمة بقبوله.

3 – مكافحة الإرهاب:

ويقوم على ركيزتين:

– الأولى: مبنية على الاتفاقيات المتعددة في مكافحة الإرهاب.

– الثانية: مبنية على الفصل السابع.

إنّ الاتفاقيات الدولية لا تتضمّن قواعد ملزمة، لغير الدول الموقعة عليها.

لكن في القضايا المتعلقة بالإرهاب، فإنه يوجد اثني عشرة اتفاقية ملزمة للدول، ويجب القبول بها، وتأتي موجباتها تحت الفصل السابع.

من خلال هذا العرض، المنظم للعلاقات الدولية، ندخل إلى مقاربة قانونية للأزمة اليمنية، وموضوع التدخل السعودي العسكري، وشرعية هذا التدخل.

أولاً:

لقد استند هذا التدخل إلى نظرية معاهدة الدفاع العربي المشترك.

وقد أكد ذلك الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي عندما قال: «إن عملية «عاصفة الحزم» التي تقودها السعودية في اليمن، تتمّ في إطار اتفاقية الدفاع العربي المشترك».

في قراءة موضوعية للبنود الخمس المنظمة للاتفاقية الدفاعية العربية المشتركة، الصادرة بتاريخ 1950، نلاحظ أنها تحدثت عن حالة دفاعية، من تنظيم وإعداد الخطط العسكرية لمواجهة الأخطار المتوقعة، أو أيّ اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة، أو على قواتها، وتستند في إعداد هذه الخطط على الأسس التي يقرّرها مجلس الدفاع المشترك.

وفي حالة النزاع القائم، من هي الدولة التي تعرّضت إلى اعتداء مسلح عليها؟ أو التي قد تتعرّض لأخطار وتتوقعها؟

في الوقائع الميدانية، فإنّ السعودية لم تتعرّض إلى أيّ مسّ في سيادتها الوطنية، أو إلى أيّ خرق لمبدأ عدم التدخل، بدليل عدم إعلام مجلس الأمن، بأيّ اعتداء عسكري تكون قد تعرّضت له.

وبالتالي، فإنّ دخول السعودية في حالة نزاع عسكري مع اليمن، لم يأت من حقها الشرعي في الدفاع عن النفس، إنفاذاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، بل من خارج هذا السياق.

ولو افترضنا أنّ المملكة السعودية، استشعرت بوجود أخطار محدقة بحدودها وبأمنها القومي، آتية من اليمن، وقامت بهجوم استباقي بقصد الدفاع، فإنها بذلك تكون قد خالفت ما أقرّه القانون الدولي في تفسير المادة (51) بعدم مشروعية الهجوم الاستباقي.

ثم أنّ النظر في التهديدات المحتملة، هو حصرياً من اختصاص مجلس الأمن عبر ما نصت عليها المادة (34) من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً:

هل أتى التدخل السعودي نتيجة لدعوة الرئيس اليمني المستقيل؟

من الناحية النظرية، يمكن لرئيس الدولة، أن يدعو دولة أخرى للتدخل العسكري في بلاده لو توفرت الشروط التالية:

1 – أن يكون لرئيس الدولة صفة شرعية ثابتة، غير متنازع أو مختلف عليها.

في الوقائع، هذا الأمر غير متوفر مع الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، المنتهية صلاحية ولايته الدستورية، والمستقيل بتاريخ 22 كانون الثاني 2015.

ومن أبرز ما ورد حول هذه الإشكالية الدستورية،هو ما صرح به مستشار الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن، جمال بن عمران، بتاريخ 28 تشرين ثاني2014 عندما قال: «إن ولاية الرئيس اليمني مرتبطة بإنجاز المهام المنصوص عليها في اتفاق نقل السلطة، وليست محددة بزمن معيّن».

من الناحية الدستورية، لا توجد فترة رئاسية غير محددة، وهذا ثابت في كلّ الدساتير الوطنية لكلّ الدول، وبالتالي لا قيمة دستورية لهذا التصريح.

ومن ناحية أخرى كيف يمكن ربط بقاء الرئيس بموضوع غير متفق عليه، ومن الممكن أن لا يتمّ الاتفاق عليه أبداً.

ثم بأيّ صفة يتدخل موظف في الأمم المتحدة، في شأن داخلي دستوري لدولة أخرى.

2 – أن تكون هناك معاهدة دفاع مشترك بين الدولتين.

إنّ وجود معاهدة دفاع مشترك بين دولتين، تسمح لرئيس الدولة بطلب التدخل، ضمن ما نصت عليه القوانين الدولية. لكن الشرط الأساسي القانوني هو وجود معاهدة دفاعية نالت موافقة الشعب عبر استفتاء شعبي.

وفي حالة اليمن، وفي الوقائع، وحيث أنّ القانون الدولي فرض علانية المعاهدات الدولية منذ إعلان ونقاط ولسن الـ14 فلا يوجد معاهدة دفاع مشترك معلنة بين السعودية واليمن، وعليه لا يمكن أن تكون دعوة الرئيس اليمني بالتدخل، قد أتت في سياق قانوني وشرعي.

إذا ومما تقدم... فإنّ التدخل العسكري السعودي، لم يستند إلى أيّ حق شرعي، أو إلى أيّ سند قانوني، أو إلى أيّ استثناء لمبدأ عدم التدخل، وبالتالي فإنّ ذلك يعتبر بنظر القانون الدولي، اعتداء على دولة ذات سيادة، مما يستوجب تدخل مجلس الأمن، وحتى دون إعلامه، وذلك استناداً إلى المواد رقم 39 و41 و42، من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تفوّضه بتقرير واتخاذ ما يلزم، لحفظ السلم والأمن الدوليين.

هذا في القانون الدولي.

أما في السياسة، فإنّ الاعتداء السعودي على دولة ذات سيادة، وخرقه لمبدأ عدم التدخل، قد أتى بغطاء سياسي من الولايات المتحدة الأميركية، وليس بغطاء قانوني، ولأهداف سياسية، بدءاً بالملف النووي الإيراني، مروراً بالصراع على مجمل القضايا الإقليمية والدولية العالقة، والمتنازع عليها.

فهل يكون الاعتداء السعودي، مقدمة لمرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، تتغلب فيها المشروعية السياسية على الشرعية القانونية.